

سلسلة المطبوعات الوثائقية

تصدر عن

المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مخصصة لنشر

نص

الوثائق والقرارات
والسياسات والقوانين
الاسترشادية والمبادئ
والأطر والنظم
واللوائح النموذجية
التي يعتمدها المجلس

العدد (٣٠) شعبان ١٤٢٧ هـ - الموافق سبتمبر ٢٠٠٦ م

الطبعة الأولى ٢٠٠٦م

المكتب التنفيذي
ص.ب: ٢٦٣٠٣ - المنامة - مملكة البحرين
هاتف: ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس: ١٧٥٣٠٧٥٣ - برقية: تنفيذ
البريد الإلكتروني: bhglcl@batelco.com
الموقع على شبكة الإنترنت: www.gcclsa.org

تقديم

أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدول والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل، وخلق المزيد من فرص العمل الواعد للشباب، واستغلال الموارد المحلية، والمضي قدماً في عملية توطين الوظائف، والحصول على توزيع أكثر عدالة في الدخل. حيث أصبحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأداة الرئيسية في دول العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدورها في توسيع القاعدة الاقتصادية، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف التنموية العمل على تنمية وتطوير منظومة متكاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ونظراً لضرورة توافق البرامج و السياسات الخاصة بهذه المنشآت مع سياق السياسات الاقتصادية لدول المجلس لكي تأتي بالثمار المرجوة. إذ أن غياب هذا التوافق سوف يعيق دور هذه البرامج أو السياسات ويجعلها عبئاً على التوظيف الطبيعي للموارد الاقتصادية. مع تأكيد أهمية صياغة نظم و قواعد مرنة، وتسهيل بث المعلومات بما يحقق فائدة أكبر وذلك بدلاً من اللجوء إلى استخدام أساليب المساندة المعقدة أو المكلفة.

ويهدف هذا الإطار الاسترشادي للمنشآت الصغيرة ليكون أداة تنسيق ومرجعية لصانعي القرار فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة، ومرجعاً عاماً لتقييم السياسات الأكثر اختصاصاً ، ومساعدة أصحاب

الأعمال الصغار أو المهتمين بالمنشآت الصغيرة لمعرفة أهم متطلبات نجاح المشاريع الصغيرة وأهم معوقاتهما، بجانب الشروط المطلوب توافرها لاستمرار هذه المشاريع أو لتمويلها ودعمها، فضلاً عن إبراز أهمية ودور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني ومساهمتها في توفير فرص عمل جديدة ودعم الصادرات وجذب المدخرات وبشكل عام تأثيرها الإيجابي في التنمية الشاملة.

المكتب التنفيذي